ثورة أكتوبر: من الأيقونة إلى التشريح

النور حمد

مقدمة:

أبقى تعاقب الأنظمة العسكرية والحزبية الفاشلة على السودان، قطاعًا عريضًا من السودانيين متعلقًا بحلم عودة ثورة أكتوبر 1964. ولقد بقي هذا الحلم حيًا في النفوس رغم أن نجاح تلك الثورة لم يتعد مجرد اسقاطها النظام العسكري للفريق إبراهيم عبود. ومثلما عجزت ثورة أكتوبر عن أن تحدث تحولاً جوهريًا، أو تحرز ما يمكن أن نطلق عليه نقلةً إلى الأمام في الواقع السياسي السوداني، عجزت انتفاضة أبريل، التي أسقطت النظام العسكري للعقيد جعفر نميري، عن إحداث التحول الذي كان منتظرًا. كانت ثورة أكتوبر 1964 آليةً ناجحةً جدًا في إجبار النظام العسكري على التخلي عن الحكم، غير أنها لم تأت بأي مضمونٍ يذكر في جانب استبدال النظام العسكري بنظام أفضل منه. ولربما جاز القول إن ثورة أكتوبر، حين ننظر إليها ضمن سياق الصورة الكلية لما سارت عليه الأمور في السودان، منذ منتصف الستينات من القرن الماضي، لربما صح لنا أن نقول إنها أعادت عقارب الساعة إلى الوراء. فهي قد أعادت النظام الديمقراطي الأعرج الذي ظلت تسيطر عليه القوى الطائفية منذ لحظة الاستقلال، فأدخلت المسيرة السياسية في سلسلة من الممارسات المعوجة والأخطاء القاتلة، كان حصادها النهائي وصول الإسلاميين إلى السلطة في البلاد، ووصول البلاد عبر خمسة وعشرين من حكمهم الفاشل، إلى حالة الانهيار شبه التام التي هي عليها اليوم.

مقاربة أكتوبر نقديًا إلى درجة القول بأنها رغم اجبارها نظام عبود على الذهاب، لم تنجز شيئًا ذا بال، وأن الأمور من بعدها سارت في طريق الانحدار المتصل، ربما لا يجد القبول، وربما وجد الاستنكار والاستهجان. غير أن الحقائق الموضوعية تسمح باجتراح مقاربةٍ من هذا النوع. ورغم أن التردي المريع الذي بلغه السودان الآن، واحتمال تفكك الدولة فيه، ترجع جذوره إلى ما قبل لحظة الاستقلال، إلا أن ثورة أكتوبر شكلت علامة بارزة في مسيرة الانحدار. وينبغي من أجل تصورٍ صحيح للأمور أن تتم مراجعة كل المسار بما في ذلك منعرجاته التي تم الإجماع على أنها كانت نقاطًا مضيئة، لا يأتيها الباطل من بين يديها أو خلفها، كثورة أكتوبر. فمن الإشكالات التي لم تجري مناقشتها بقدر كافٍ، في تقديري، اشكال سيطرة اليسار على تجربة أكتوبر في ظل المفاهيم اللينينية السائدة في حقبة الحرب الباردة وحالة اليسار العربي آنذاك. ومن الجانب الآخر لابد من إعادة النظر في حالة العداء المتطرفة للطائفية وسط طلائع المتعلمين، دون أن يكون لديهم التأثير الذي كانت تملكه على الجماهير، ودون أن يكونوا بديلاً حقيقيا لها.

كان البريطانيون يخشون على السودان، خشيةً حقيقية، في ما تقوله كتبهم ومدوناتهم، من اندفاعات أنصاف المتعلمين السودانيين. أورد محمد عمر بشير عن سير لوجارد قوله إن على الإدارة الاستعمارية أن تنشئ في المستعمرات مدارس يكون هدفها الرئيس خلق شخصية مشبعة بالعادات الحسنة، وحب النظام، وليس مجرد تزويد الطالب بقدر معين من المعلومات النظرية والمهارة الفنية[1]. ويبدو لي أن طلائع المتعلمين السودانيين كانوا من الصنف الثاني. بل إن التجربة العملية أثبتت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك. كما أورد أيضًا عن سير لوجارد تحذيره من عاقبة عدم الرضا والفوضى التي قد تنشأ من أثر الثقافة الغربية على متعلمي المستعمرات، لأنها قد تقلل من احترامهم لكل من السلطات المحلية والأجنبية[2]، وهذا ما حدث بالضبط. فقد ناصب طلائع المتعلمين القوى التقليدية المتمثلة في الطائفية والإدارة الأهلية العداء، وبنفس القدر ناصبوا العداء للإدارة البريطانية. وعمومًا ذخرت كتابات البريطانيين عن التعليم ودوره في مستقبل السودان بالتنبيهات المتكررة إلى خطر المعرفة غير الناضجة التي يمكن أن تخلخل المتشكل التقليدي الحافظ للاستقرار، من غير أن تكون هذه المعرفة الناقصة قادرةً على خلق بديلٍ منتجٍ يحل محل ما هو قائم. وقد أورد ماكمايكل في كتابه "السودان" أن السياسيين في الشرق درجوا منذ فترةٍ طويلةٍ على تغذية عقول الطلاب بالمعتقدات التي تخصهم بوصفهم نخبة، وتشجيعهم على المظاهرات وإحداث الاضطرابات لتأييد أي دعاية أو أي إشاعة سارية. وقال، إذا لم يوضع لذلك حدٌّ فإنه سوف يفسد مجهودات من يدركون بحق مغزى أهداف التعليم التي ينبغي اتباعها[3].

تجاهل طلائع المتعلمين حكمة المستعمر المتمثلة في الابقاء على البنى التقليدية للمجتمع كالطائفية والإدارة الأهلية، والعمل بالتعاون معها لتحويل ذلك الوضع تدريجيًا نحو الحالة الحداثية، بلا نزعات لإحداث قفزاتٍ غير محمودة العواقب. لم يفهم طلائع المتعلمين نهج الحكم الاستعماري في تقوية زعماء الطوائف، وزعماء الإدارة الأهلية، وأتهموا ذلك النهج بأنه لا يمثل، في مجمله، سوى حيلةٍ استعماريةٍ مكشوفةٍ للاستمرار في حكم البلاد. ولذلك، لم يحاولوا قط فهم الرسائل التي تحذرهم من المستقبل. فعملوا بكل جدٍّ ضد السلطة الاستعمارية وضد السلطات التقليدية،. أشاع ذلك المسلك النفور من الطائفية والإدارة الأهلية وسط النخب المتعلمة، وجعل كراهية القوى التقليدية مرادفة للثقافة الصحيحة والموقف التقدمي. ولقد خلق ذلك اشكالاتٍ عويصة في مسار العمل السياسي في البلاد، وأدى إلى كثيرٍ من الصراعات غير المنتجة التي عطلت تقدم البلاد عبر العقود التي تلت.

---

[1] محمد عمر بشير، **تطور التعليم في السودان 1898 - 1956**، (ترجمة هنري رياض، محمد سليمان، عبد الله الحسن، الجنيد علي عمر)، دار الجيل بيروت، 1983، ص 122.

[2] المصدر السابق، ص 123.

[3] هارولد ماكمايكل، **السودان**، الطبعة الثانية، (ترجمة محمود صالح عثمان صالح)، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أمدرمان، السودان، 2009، ص 175

ذكر ماكمايكل أن من بين نتائج التعليم الأكثر بروزا في السودان، قبيل نهاية النصف الأول من القرن العشرين، الرغبة في استخدام التعليم من أجل تحقيق الأهداف السياسية، ويقول لا غبار على ذلك، ما دامت تقف وراءه دوافع وطنية. غير أنه يعلق في نفس السياق قائلاً، إن الموضوعية العلمية المجردة نظرية من نسج الخيال. ويضيف، أن الاختبار الحقيقي بالنسبة للسودان سوف يجري في المستقبل؛ فهل سيبرهن التعليم والخبرة العملية التي تلقاها السودانيون خلال نصف قرن من الزمان، وهي فترة بالغة القصر، أنها تمثل فعلاً أساسًا متينًا لكي يقوموا بتصريف أمورهم بحكمة واعتدال، أم أن النزعات الوطنية سوف تنحط لتصبح طموحاتٍ شخصيةٍ وطائفيةٍ وضيعة، لا تلقى بالاً لاحتياجات البلاد الحقيقية؟[4]. وواضح جدًا مما آلت إليه أمور السودان الآن، أن الاحتمال الأخير هو الذي رجحت كفته.

أود أن أتساءل في مضمار إعادة النظر في ثورة أكتوبر: هل كان السودان بحاجةٍ ملحّةٍ حقًا، إلى تلك الثورة، في ذلك الوقت؟ وهل كان الواقع الموضوعي يعيش حالة الضغط القصوى التي تولد الثورات عادةً؟ أم أن تلك الثورة لم تكن سوى واحدة من أعاجيب التاريخ وصدفه الشاذة التي لا يصلح القياس عليها. والأهم من ذلك، هل تقدمت مسارات الأمور في السودان بعد تلك الثورة، أم تلك الثورة مثلت نقطة التحول المركزية التي لم تتقدم بعدها الأمور في السودان على الإطلاق؟ لقد بلورت ثورة أكتوبر الصراع بين "التقليديين" والحداثيين"، إلى قمة غير مسبوقة. فهل كان عداء النخب للطائفية وللإدارة الأهلية، خاصة النخب صاحبة الأحزاب ذوات الإيديولوجيات، عداءً ناضجًا، أم أنه كان اندفاعًا حداثويًا نخبويًا فوقيًا، زعزع الاستقرار، وخلق استقطابًا حادًا ترتبت عليه بمرور الزمن نتائج كارثية؟ ولا أريد أن أقدم إجابات على هذه الأسئلة هنا، بقدر ما أريد طرحها بصوتٍ عالٍ. ولسوف أترك سياق بقية هذه الورقة يلقي مزيدًا من الضوء على تلك الأسئلة. فغرضي من هذه الورقة هو تخليق أجندة بحثية تستدعي حفرًا أكثر عمقًا في تجربة أكتوبر، وفي غرابة التاريخ السياسي السوداني، والتطاحن غير المنتج الذي ساده منذ فجر الحركة الوطنية.

لقد "تأيقنت" ثورة أكتوبر، iconized، و"تصنَّمت" idolized، ما جعلها تقبع، إلى حدٍّ كبيرٍ، في حرز ما هو مقدس، خارج دائرة المساءلة النقدية. ولربما أمكن القول أن المساءلة النقدية لثورة أكتوبر، المنفلتة من قيدَيْ الإيديولوجيا، والانتماء الحزبي القح، والعاطفة السياسية الجامحة، لم تجر حتى الآن. فقد تجمدت تلك الثورة، إلى حدٍّ كبير، في مقام التمجيد وحده. وكل محاولتي في هذه الورقة إنما تنصب في اخراج تلك الثورة من سماوات "الأيقونة"، ومن ثم، نزع سرابيل التمجيد المحض عنها، ووضعها، على منضدة التشريح.

---

[4] المصدر السابق، ص 169

أيضًا تلمس هذه الورقة حلم عودة أكتوبر، وإمكانيته، خاصةً بعد أن بلغ الخراب في البلاد هذا المبلغ الفظيع، وبعد أن تراجع وعي الجماهير، واشتدت قبضة الخطاب الديني على العقول في السودان، وتغيرت موازين القوى في الإقليم، وتبدلت تضاريس طوبوغرافيته السياسية، وهاجرت منه صفوة المتعلمين والمثقفين، وسيطرت الدولة على العمل النقابي، سيطرة شبه مطلقة، وتبددت الطاقات التي كانت فاعلة وقادرة على تحريك الجماهير، وانقصم ظهر الوحدة الوطنية، وتبعثر الوجدان القومي الجمعي، وثار أهل الهامش، واشتعلت الحروب في كل أطراف البلاد، وانتشر السلاح هذا الانتشار الواسع المخيف، علاوة على دخول القوى الإقليمية، خاصة المرتبطة بأجندة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، كلاعبٍ رئيسٍ في الصراع السوداني السوداني الدائر الآن.

أكتوبر بوصفها مفترقًا نحو التراجع

لم تحقق ثورة أكتوبر 1964، من شعاراتها التي رفعتها شيئًا يذكر، فقد أُجهضت تلك الشعارات بعد أربعة أشهر فقط من تاريخ حدوث الثورة. وفي الانتخابات الديمقراطية التي جرت بعد عامٍ واحدٍ من تلك الثورة، عادت الأحزاب التقليدية إلى الحكم بكل ثقلها المعهود، ورجع الوضع إلى ما كان عليه قبل مجيء نظام الفريق عبود إلى الحكم، بل عاد، في حقيقة الأمر، إلى ما هو أسوأ!

في أول عامٍ من عمر الديمقراطية الثانية (1964 – 1969)، التي أعقبت ثورة أكتوبر، جرى تعديل الدستور، لكي يصبح من الممكن حل الحزب الشيوعي السوداني، وطرد نوابه المنتخبين، وقد تم ذلك بالفعل. أيضًا، بعد ثلاثة أعوامٍ من حل الحزب الشيوعي حوكم الأستاذ محمود محمد طه، رئيس الحزب الجمهوري، الذي قاد تيارًا اسلاميًا إصلاحيًا منذ منتصف القرن العشرين، بتهمة الردة، وتم إعلان ردته من قبل المحكمة الشرعية العليا بالخرطوم. وقد جرت محاكمة الأستاذ محمود في تزامنٍ مع مقترح بكتابة مسودةٍ لما سُميَّ بـ "الدستور الإسلامي الكامل". وهي مسودة كانت الأحزاب التقليدية ومعها بعض رجال الدين، والإخوان المسلمون منهمكون في الإعداد لها. لذلك، يمكن القول إن ثورة أكتوبر لم تفعل، من الناحية العملية الواقعية، أكثر من أنها أعادت عقارب الساعة إلى الوراء، في إطار تحولٍ سياسيٍّ كان واضحًا أنه يسير في طريق إقامة دولةٍ دينية، تسيطر عليها سيطرةً مطلقةً الأحزاب الطائفية، ومعها الإخوان المسلمون. مع ملاحظة أن تحالف الإخوان المسلمين مع الطائفية لم يكن سوى تحالفٍ تكتيكيٍّ، كان هدفه استخدام الطائفية للقضاء على قوى اليسار أولاً، ثم الانفراد بالقوى الطائفية والقضاء عليها لاحقًا. وهذا ما حدث بالفعل، حين قام الإسلاميون بالانقلاب على الديمقراطية الحزبية الثالثة (1985 –1989)، وقد كانوا جزءًا منها.

نتيجة لما قامت به الطائفية في حقبة الديمقراطية الثانية رحبت القوى الحداثية بانقلاب نميري الذي جرى في مايو 1969، بل ودعمته. أيضًا، رحب بانقلاب نميري قطاعٌ عريضٌ من الجمهور المتعلم، بسبب ما شهده من انحصار الصراع بين الأحزاب على الكراسي. كان واضحًا جدًا أن العمل السياسي قد ظل يدور في حلقة مفرغة، ما تسبب في خلق حالة مستدامةٍ من انسداد الأفق السياسي. يضاف إلى ذلك، تنامي مظاهر الفساد في الحياة اليومية، وتفشي المحسوبية والرشوة، وخلو البلاد من أي فعلٍ تنموي. وترسم ديدار روسانو صورةً لحالة الحكم الحزبي في السودان، في مجمل مرحلة ما بعد الاستقلال، قائلة: "ومتى تحقق الاستقلال والسيادة، أصبحت الصراعات صراعاتٍ عقيمة، لا تعكس إلا مزاحماتٍ شخصية. بل ولم يكن لهذه التشكيلات المتواجدة في السلطة أي برامج للبناء الوطني"[5]. الشاهد هنا أن أكتوبر واخفاقاتها ساقت القوى الحديثة التي اقتلعت نظام الفريق عبود إلى قبول نظام جعفر نميري والاصطفاف وراءه، عبر طيفها العريض، خاصة في بداياته.

راديكالية ثورة أكتوبر

سيطرت جبهة الهيئات، عبر الشهور الأولى من الفترة الانتقالية، على مجريات الثورة فطرحت أجندةً راديكالية، جعلت القوى التقليدية الطائفية تشعر أن هناك اتجاهًا لإقصائها وتهميشها، بل وتصفيتها. وبدا جليًا أن الثورة قد أخذت منحىً يساريًا واضحًا. ومما لا يعطيه من يتحدثون عن "عودة أكتوبر"، انتباهًا كافيًا، هو أن أكتوبر لم تكن تريد إعادة الديمقراطية التعددية الحزبية. وإنما كانت تريد ترسيخ نمطٍ من الديمقراطية، هو أقرب ما يكون إلى الديمقراطية الشعبية، ذات النسب الواضح للمفهوم الماركسي اللينيني. فالشعارات التي سادت في أجواء أكتوبر كانت "لا حزبية بعد اليوم"، و "لا زعامة للقدامى". وبالفعل حاولت جبهة الهيئات سن تشريعات من شأنها أن تجعل العمال والمزارعين والنساء يحتلون وزنًا كبيرًا جدًا في البرلمان، بناءً على الشرعية الثورية للثورة، وليس على أوزان القوى الحزبية الحقيقية في الواقع.

ذكر تيم نيبلوك أن المفاوضات التي جرت بين جبهة الهيئات وجبهة الأحزاب عقب أكتوبر لتحديد شكل الحكومة الانتقالية عكست الدور القيادي الذي لعبته جبهة الهيئات في اسقاط الحكم العسكري. فتركيبة الحكومة التي أُعلنت في 31 أكتوبر ضمت سبعة وزراء من جبهة الهيئات من بينهم السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان، وسكرتير اتحاد المزارعين، واثنين من الجنوبيين. أما حزب الأمة، والاتحادي، والشعب الديمقراطي، والميثاق الإسلامي، والشيوعي، فقد مُنح كل حزبٍ منها وزيرًا واحدًا فقط. غير أن وزراء جبهة الهيئات كانوا يسيرون، من الناحية العملية، على ذات الخط الذي يسير عليه وزير الحزب الشيوعي السوداني. ويضيف نيبلوك، أن اتجاهات مجلس الوزراء كانت في مجملها راديكالية. ففي الأشهر القليلة التي

[5] ديدار فوزي روسانو، **السودان إلى أين**، (ترجمة مراد خلاف) الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2007، ص 126

أعقبت تكوينها اتجهت تلك الحكومة الانتقالية إلى محاولة وضع مقترحات للإصلاح الزراعي، وإلى التصفية التدريجية للإدارة الأهلية، والتمهيد لأن تستلم الشركات السودانية تجارة الصادر والوارد من الشركات الأجنبية، وتنشيط التجارة مع الدول الشرقية، واتباع سياسات نشطة في دعم حركات التحرر في إفريقيا والشرق الأوسط. وكان أكثر ما أثار قلق القوى التقليدية هو الاقتراح الذي تقدمت به جبهة الهيئات لتخصيص 50% من مقاعد الجمعية التأسيسية للعمال والمزارعين[6]. هذا المنحى الراديكالي السافر هو الذي دفع بالقوى "التقليدية"، للتكتل وحشد جمهورها والضغط على رئيس وزراء الفترة الانتقالية، سر الختم الخليفة، ما أجبره على الاستقالة. ولقد عرض محمد سعيد القدال مراجعةً نقديةً للاندفاعات الراديكالية لجبهة الهيئات، وهي تدير تلك الفترة الانتقالية القصيرة. وقد اتسم نقد القدال، في جملته، بالموضوعية، وتأكيد ضرورة التحلي بالحكمة لتفهُّم مُقيِّدات الواقع[7].

لم تدم حكومة أكتوبر الانتقالية، سوى لبضعة أشهر. كانت حكومةً جانحةً يساريًا، كما كانت تفكر بعقلية الشيوعية الدولية، وبعقلية الشرعية الثورية، بأكثر مما كانت تفكر وفق نهج ديمقراطي حقيقي، أو بعقلٍ سودانيٍّ مدركٍ إدراكًا عميقًا للمقيِّدات limitations، التي تحكم الواقع السوداني الموغل في التخلف. ولذلك فعلى الرغم من رفع الشعارات القائلة "لا حزبية بعد اليوم"، و"لا زعامة للقدامى"، ورغم نجاح سلاح العصيان المدني، الذي يعود الفضل فيه للقوى النقابية التي كان يحركها اليسار، في اقتلاع الحكم العسكري للفريق عبود، إلا أن الواقع الموضوعي القائم على الحزبية الطائفية، أعاد النظام الحزبي الطائفي القديم، بكل سوءاته، مرةً أخرى، بل وأعطاه مبررات لإعلان حربٍ لا هوادة فيها على قوى اليسار، وعلى قوى الحداثة عمومًا.

حلم القفز على الواقع

من الحقائق التي لا يتم الالتفات إليها كثيرًا في التجربة السودانية حقيقة الصراع اللاأخلاقي المرير بين "الحداثيين" و"التقليديين" الذي اتسم بعدم المبدئية. ففي هذا الصراع الطويل تنكر الفريقان لأصول وقواعد اللعبة الديمقراطية. فـ "الحداثيون" كانوا، إلى حد كبيرٍ جدًا، أصحاب مزاجٍ ثوريٍّ انقلابي، تسبب في تشكيله الاحساس ببطء حراك الواقع. كما تسببت فيه أيضًا عجلتهم، وقلة صبرهم، على ذلك الواقع الطائفي القائم على بنية اقتصادية بالغة الضعف، وعلى أمية سياسية، وأمية لغوية، ما جعله بطئ الاستجابة لنداءات التحديث. أما معسكر "التقليدية"، الذي يمثله "حزب الأمة" و"الحزب الاتحادي الديمقراطي"، المرتكزان على

[6] تيم نيبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان، منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، (ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين)، مطبعة جامعة الخرطوم، (1990)، ص 217

[7] راجع: محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1999، ص 135 - 138

قاعدتين دينيتين طائفيتين، وعلى الإدارة الأهلية، فقد كان حريصًا ــ من الناحية الشكلية على الأقل ــ على النظام الديمقراطي. ولكن، ليس حبًا للديمقراطية، أو إيمانٍ بها، وإنما لأن التركيبة الطائفية التي أدغمت الولاء للطائفة في الولاء للحزب، جعلت أهل هذا المعسكر واثقين من كسب أي معركةٍ انتخابيةٍ ديمقراطية ضد تنظيمات الحداثيين من يساريين ومن اسلاميين[8]. لذلك، فإن العداء المستحكم منذ فجر الحركة الوطنية بين المدافعين عن "التقليدية"، والمدافعين عن "الحداثة"، هو الذي جعل أنظمة الحكم في السودان تتأرجح، على الدوام، بين أنظمة ديمقراطية برلمانية فاشلة، وبين سلسلة من الانقلابات العسكرية الفاشلة أيضًا. بعبارةٍ أخرى، لم يكن السبب وراء اضطراب الممارسة السياسية في سودان ما بعد الاستقلال منحصرًا في التنافس بين الحزبين "التقليديين"؛ حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديموقراطي ـ وقد كان هذا التنافس بينهما قائمًا ومحتدمًا بالفعل ـ بقدر ما كان السبب هو الصراع المرير بين معسكر "الحداثيين" ومعسكر "التقليديين"[9].

لابد أن نستصحب معنا، ونحن نعالج ثورة أكتوبر، أن الديمقراطية التعددية كانت مرفوضةً تمامًا، من جانب قوى اليسار، التي كانت هي المحرك الرئيس لثورة أكتوبر، بحكم تأثيرها الكبير والقوي، على الاتحادات النقابية والمهنية. وبطبيعة الحال، لا يحق اليوم لقوى اليسار، التي أصبحت تعتنق الديمقراطية التعددية عقب سقوط الشيوعية، أن تعود القهقرى لتراجع ذلك التاريخ السابق، فتضمه هو الآخر، إلى التغيير المفاهيمي الذي أصابها في زمانٍ لاحق. فثورة أكتوبر يجب أن تتم معالجتها في الإطار التاريخي الظرفي الذي أحاط بها إقليميًا ودوليًا آنذاك، باستصحاب تأثير ذلك الإطار الحاكم على منظومة المفاهيم التي كانت سائدة وقتها في أذهان قياداتها من الحزبيين والمهنيين والنقابيين المحكومين فعلاً، أو المتأثرين، إلى حدٍ كبير، بالأطر الفكرية لليسار الماركسي اللينيني، في حالته التي كان عليها في ستينات القرن الماضي. ولذلك فإن الدعوة إلى عودتها لابد أن تكون وفق إطارٍ مفاهيمي جديد، بل، وأن يتم فيها استحداث آلياتٍ جديدة أيضًا، مع قراءة للصعوبات الجمة التي أصبحت تعترض فعل الثورة من حيث هو.

تراجع اليسار وتقدم الإسلام السياسي

من الدلائل على أن أكتوبر لم تكن ثورة كاملة النضج، أن نظامين عسكريين وصلا إلى الحكم من بعدها. بل إن نظام جعفر نميري العسكري الذي جاء بعدها بخمس سنوات فقط، في مايو 1969، وجد ترحيبًا شعبيًا منقطع النظير. وبسبب رفع جعفر نميري والضباط الذين كانوا معه، شعاراتٍ يسارية، وشعاراتٍ قومية

---

[8] Mahmood Mamdani, **Saviors and survivors: Darfur, politics, and the war on terror**, Pantheon Books, New York, 2009, p172

[9] Ibid, p 172

عربية، وبسبب أن بعض الضباط الذين نفذوا معه الانقلاب كانوا من الشيوعيين، فقد وجد الشيوعيون أنفسهم مندغمين، طوعًا أو كرهًا، في ذلك الانقلاب. بل إن قطاعًا معتبرًا منهم ردد ما ردده الضباط الذين قاموا بالانقلاب، وهو أن ما جرى في مايو 1969، بواسطة جعفر نميري والضباط الذين كانوا معه، كان ثورةً وليس انقلابًا، بل هو امتدادٌ طبيعي لثورة أكتوبر، وتجسيدًا حيًا في الواقع لشعاراتها المعادية للحزبية والطائفية.

تكررت ثورة أكتوبر في أبريل 1985، كما تقدم القول، وتكررت معها تجربة اجهاض الشعارات والرغبات والتطلعات الجماهيرية، وعادت الأمور الحزبية الطائفية إلى ما كانت عليه قبل مجيء جعفر نميري إلى الحكم. غير أن متغيرًا جديدًا دخل الساحة، وهو حصول الإسلاميين على واحدٍ وخمسين مقعدًا في الانتخابات التي جرت عقب الانتفاضة، ليحتلوا المركز الثالث في ترتيب الأحزاب السودانية من حيث الوزن الجماهيري. فقد أقترب الإسلاميون من حيث عدد المقاعد التي حصلوا عليها من الحزب الاتحادي الديمقراطي، وهو الحزب الثاني من حيث القاعدة الشعبية في البلاد، بعد حزب الأمة. كما تراجعت في نفس الوقت شعبية الشيوعيين تراجعًا ملحوظًا، إذ حصلوا على ثلاثة مقاعد فقط؛ مقعدين من دائرتين جغرافيتين في العاصمة الخرطوم، ومقعد آخر من دوائر الخريجين في إقليم بحر الغزال بجنوب السودان[10]. ولا بد هنا من التذكير هنا أن الشيوعيين حصلوا في الانتخابات التي جرت في عام 1965، بعد عام واحد من ثورة أكتوبر، على أحد عشرة مقعدًا، في حين حصل الاسلاميون على ثلاث مقاعد فقط.

لو تتبعنا تبدل الوزن الجماهيري عبر الواحد وعشرين عامًا التي فصلت بين انتخابات 1965، وانتخابات 1986، لوضح لنا تراجع اليسار، وتقدم الإسلاميين. ومع أن الإسلاميين السودانيين هم الإسلاميون الوحيدون في العالم العربي الذين وصلوا إلى السلطة، ووصلوا إليها، حين وصلوا، عن طريق الانقلاب العسكري، إلا أنهم عملوا منذ شراكتهم الحكم مع جعفر نميري في تهيئة الوضع الذي يسمح لهم بالوثوب إلى السلطة. وعمومًا فإن تراجع اليسار، واقتراب الإسلاميين من السلطة لم يمثل حالةً سودانيةً خاصة، وإنما كان جزءًا من ظاهرة "شرق أوسطية"، بل وظاهرة كوكبية. فقد تراجع اليسار العربي في تزامنٍ مع تراجع الخطاب اليساري في العالم، الذي صحب انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق. غير أن الإسلاميين في الشرق الأوسط كانوا هم القوة التي اندفعت بقوة لتملأ ذلك الفراغ الذي حدث.

الثورة بين بناء الدولة وخدمة الأجندة الحزبية

ربما تعين علينا أن نستصحب في النظر إلى ثورة أكتوبر، وما إذا كانت هناك فعلا حاجة ملحة لحدوثها، بعض الأمور، مثل:

---

[10] أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام، مصدر سابق، ص 232.

1. حدثت ثورة أكتوبر بعد ثمان سنوات فقط من الاستقلال، وست سنوات من حكم الفريق عبود، وهي فترة قصيرة جدًا ليتولد منها احتقانٌ وغبن اجتماعي حقيقي يدفع للثورة. فهل كان الواقع بحاجة حقيقية إلى الثورة، أم أن اليسار ومن ورائه المتعلمون كانوا يريدون ثورةً بأي طريقة؟
2. لم يتعد عمر نظام الفريق عبود حين قامت الثورة ست سنوات، كما تقدم. ولم يُحدث من الخراب في سنوات حكمه، وهي سنوات قليلة جدًا، شيئًا يشبه الخراب الذي جرى في سنوات نميري في الحكم (16 سنة)، وسنوات البشير في الحكم، (25 سنة). فسنوات عبود مثَّلت من حيث طول المدة الزمنية، مقارنة بسنوات حكم البشير، 20% فقط. كما مثَّلت سنوات حكم عبود بالنسبة لسنوات حكم البشير ونميري مجتمعة حوالي 14% فقط. مع ملاحظة أن أحوال السودان في عهد عبود كانت أفضل في كل منحى من مناحي الحكم، وبما لا يقاس، مما أصبح عليه الحال في عهد نميري، وفي عهد البشير. مع الفارق الضخم في سوء الأحوال بين فترة نميري وفترة البشير التي أوصلت الأمور في البلاد، إلى الدرك الأسفل. إذن، لماذا قامت ثورة أكتوبر ضد عبود، ولم تقم ثورة واحدة ضد نظام البشير، رغم الفارق الذي لا يقاس في سوء الأحوال في السودان الآن، مقارنًا بما كان عليه الحال في ستينات القرن الماضي.
3. في عهد عبود، لم تكن البلاد قد دخلت بعد في دوامة الديون التي تقصم ظهر فرص النمو، كما لم تدخل البلاد في مسلسل تدهور قيمة العملة المستمر الذي يجعل التخطيط لأي أمر من الأمور مستحيلاً. أيضًا، في فترة حكم عبود كانت خدمات التعليم والصحة تسير بصورةٍ جيدة. ولم تدخل البلاد في نطاق المجاعات وفقدان الاحتياط الغذائي، أو فقدان الغطاء النباتي، أو النزوح الملحمي من الريف إلى المدينة. يضاف إلى ذلك، أن فترة عبود شهدت بدء العمل في التوسع في المشاريع الزراعية، وفي المشاريع الصناعية، وفي زيادة عدد الطرق المسفلتة، وفي زيادة الخط الحديدي، وكانت البلاد تتمتع بسمعة دولية ممتازة، مع الميل للغرب والتحفظ تجاه الكتلة الشيوعية، وقد كان ذلك حكيمًا.
4. هل حاجة الدولة التي تخرج من تحت نير الاستعمار، من حيث الترتيب الصحيح للأولويات، تتمثل في الاستقرارَ الذي يجعل بناء الدولة الحديثة ممكنًا، أم في الصراع على الشعارات السياسية والمناهج السياسية، بحجة أن الشعارات والمناهج السياسية هي التي ترسم، بالضرورة، خرائط الطريق لبناء الدولة؟
5. لو قارنا حال السودان اليوم الذي حكمه الإسلاميون لربع قرن من الزمان، وتأملنا مدى الخراب المريع الذي أحدثوه فيه، والقتل الذريع لمئات الآلاف من الأنفس الذي ارتكبوه، والتهجير القسري للملايين

الذي جرى، والفساد غير المسبوق الذي ولغوا فيه، ثم فقدان الجنوب، بل وفقدان جهاز الدولة نفسه، ووقوف البلاد على حافة التفتيت والضياع النهائي، ثم قارنا كل هذا بحال السودان والسودانيين في فترة حكم عبود، أليس من الجائز أن نصل إلى نتيجة مفادها أن ثورة أكتوبر كانت في حقيقة أمرها أقرب ما تكون إلى "الفانتازيا" الصفوية المستلّةُ من بطون الكتب، وعوالم الأدلجة السياسية، بأكثر من كونها تعبيرًا عن حاجةٍ ملحةٍ أفرزها الواقع الموضوعي. ولربما اتضح لنا أيضًا، أن صدف التاريخ هي وحدها التي انجزتها.

6. إذا قلنا إن أكتوبر استعادت الديمقراطية، وفي ذلك نظرٌ بطبيعة الحال، فهل كانت هناك ديمقراطية متحققة بالفعل، قبل مجيء نظام عبود تستحق عناء الاستعادة؟ فالديمقراطية التي مورست منذ بداية الحكم الوطني وحتى مجيء نظام الفريق عبود لم تكن سوى ديمقراطية يمارسها برجوازيي المدن الذين تدفع بهم الطائفتان الكبيرتان؛ "الأنصار" و"الختمية" ليترشحوا في دوائر الريف بإشارة من زعيم الطائفة، نيابة عن أهل الريف، وهم لا يعرفون شيئًا عن مشاكل الريف الذي ترشحوا في دوائره، بل هم لم يروا المناطق التي يترشحون فيها أصلا. ولقد ظلت برجوازية المدن هذه ثابتة العضوية في كل البرلمانات، والمجالس التشريعية، عبر مختلف الأنظمة؛ العسكرية منها والمدنية[11].
7. أما الأهم، هل جاءت ثورة أكتوبر إلى السودان، من الناحية العملية، بوضع أفضل، أم أنها وضعته من حيث أرادت أو لم ترد، في طريق التراجع المضطرد.

الحجاج الذي أود أن أدفع به في هذه الورقة هو أن ثورة أكتوبر ثورةٌ أوقدتها الأجندة الحزبية بأكثر مما أوقدتها حاجة القطر أو أحوال المواطنين إلى الثورة. ولربما يكون مسلك عبود وزمرته في الجنوب واعتمادهم الحل الأمني هو الذي بلور الغضب الذي نتجت عنه أكتوبر. والندوة التي انطلقت منها الشرارة في جامعة الخرطوم، كانت بالفعل عن الجنوب. غير أن أكتوبر فتحت، من زاوية أخرى، الباب في السودان، لحالةٍ غير مسبوقة من عدم الاستقرار السياسي، وأدخلت البلاد في سلسلة متصلةٍ من المناورات السياسية التي أبعدت البلاد من أجندة البناء الوطني، التي كان ينبغي أن تكون لها الأولوية. لقد كانت الأحزاب الكبيرة سيئة الأداء، ولقد اتضح ذلك منذ بداية الحكم الوطني في الديمقراطية الأولى. ولكن، في نفس الوقت كان اليسار مستعجلاً وغير ناضج، ومرتهنًا للرؤى وللأجندة اليسارية العالمية، لحقبة الحرب الباردة، فاستخدم تأثيره القوي على النقابات في الضغط السياسي الحاد، أبكر مما ينبغي بكثير، ما جعله وجعل العمل النقابي هدفًا للتحطيم

[11] لاحظ حيدر إبراهيم أن النواب الذين كانوا في برلمانات الحكم الديمقراطي في فتراته (1956-1958) و(1965-1969)، و(1986-1989) أنهم إلى حد كبير نفس النواب الذين شاركوا في المجلس العسكري لنظام الفريق عبود (1958-1964). وهم أنفسهم تقريبا الذين شاركوا في المجلس الوطني الذي أقامه نميري، (1969-1985). وحتى في نظام الإسلاميين الراهن (1989 – 0000). فكثير من هؤلاء ينتمون إلى ذات البيوتات التي ظلت تغذي كل تلك البرلمانات بالنواب، المنتخبين، والذين يتم تعيينهم، في كلٍّ من العهود الديمقراطية والديكتاتورية، سواءً بسواء. راجع: حيدر إبراهيم، **السودان الوطن المضيع**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ج .م .ع، 2011، ص 52-53

المستمر. فالقوة المخيفة التي ظهرت بها النقابات في ثورة أكتوبر أرعبت القوى التقليدية، كما أرعبت الأنظمة العسكرية، ما جعل العمل النقابي ومنظمات المجتمع المدني هدفًا ثابتًا للتحطيم الممنهج من قبل جميع الحكومات السودانية، المدنية منها والعسكرية.

المعونة الأمريكية وخوف عودة المصريين من النافذة

النزعة الراديكالية التي وسمت مسلك جبهة الهيئات في فترة الحكومة الانتقالية التي أعقبت ثورة أكتوبر، لم تكن، في حقيقة الأمر، ظاهرةً جديدةً جاءت بها ثورة أكتوبر، وإنما كانت امتدادًا لما كان جاريًا أصلاً، من تحريكٍ مستمرٍ للعمل النقابي المطلبي من جانب الحزب الشيوعي السوداني وقوى اليسار عامةً، في مواجهة القوى الممسكة بمفاصل الثروة والسلطة في السودان، منذ أيام الجبهة المعادية للاستعمار. فانقلاب نوفمبر 1985، الذي أتي بالفريق إبراهيم عبود إلى السلطة، انقلابٌ دبره حزب الأمة، الذي كان على رأس السلطة. وكان ذلك لأسبابٍ تتعلق بمخاوفٍ اعترت حزب الأمة من احتمال عودة مصر للتحكم في شؤون السودان، بعد أن رفض السودانيون الاتحاد بإعلانهم الاستقلال، مسقطين خيار الوحدة معها[12]. غير أن هناك سببًا قويًا آخر دعا حزب الأمة إلى تسليم السلطة للفريق عبود، وهو ما شهدته تلك الفترة من اضطرابٍ شديد تسببت فيه النقابات. فلقد نشب نزاعٌ بين الحكومة من جهة، والجبهة المعادية للاستعمار، واتحاد نقابات العمال من الجهة الأخرى. قدم اتحاد نقابات العمال مدفوعًا بالأجندة السياسية للجبهة المعادية للاستعمار مطالب، يتعلق بعضها بتحسين أوضاع العاملين، وبعضها الآخر سياسي، فتجاهلتها الحكومة، ما أدى إلى إضراب 42 نقابة، مثلت في مجموعها 98% من مجموع القوى العاملة في البلاد[13]. ويبدو أن ذلك الجو المضطرب، هو الذي أقنع العسكريين السودانيين بقبول العرض الذي تقدم به إليهم السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء، لأن يقوموا باستلام السلطة، وانهاء الحكم الديمقراطي الذي لم تتجاوز تجربته عقب إعلان الاستقلال السنتين. إضافةً إلى ما تقدم، فقد كانت هناك معادلات توازن القوى الدولية في حقبة الحرب

---

[12] المصدر السابق، ص 208 – 209.

أيضا راجع: مخطوطة **"الديباجة"** المنشورة الكترونيا بـ : "موقع الفكرة الجمهورية، "www.alfikra.org، حيث كتب الأستاذ محمود محمد طه: "كانت الحكومة ائتلافية بين حزب الأمة، وحزب الشعب - حزبي الطائفتين ذواتي الخصومة التقليدية، طائفة الأنصار، وطائفة الختمية. ودخلت البلاد في أزمة سياسية من جراء عدم الانسجام في الوزارة، وبروز الاتجاه للالتقاء بين الحزب الوطني الاتحادي، الذي كان في المعارضة، وحزب الشعب، عن طريق وساطة مصر. فسافر رئيسا الحزبين، السيد إسماعيل الأزهري، والسيد على عبد الرحمن، إلى مصر، لهذا الغرض. ولقد نسب لرئيس الوطني الاتحادي تصريح، بمصر، يعترف فيه باتفاقية 1929، التي كانت حكومة السودان الشرعية قد ألغتها. (وهي الاتفاقية التي أُبرمت في الماضي بين دولتي الحكم الثنائي، بريطانيا، ومصر، بينما كان السودان غائبا، تحت الاستعمار، فأعطت السودان نصيبا مجحفا من مياه النيل، بالنسبة لنصيب مصر. وكان ذلك الاعتراف بالاتفاقية بمثابة مساومة مع مصر لتعين الحزب على العودة للحكم. كما صرح رئيس حزب الشعب، بمصر، بأن حزبه يقف في المعارضة) !! صحيفة **أنباء السودان** 1958/11/15، صحيفة **الرأي العام** 1958/11/9). في هذا الجو السياسي الذي يهدد استقلال البلاد، وسيادتها، بالتدخل الأجنبي، سلم السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء، الحكم للجيش.. (أقوال الفريق عبود في التحقيق الجنائي حول الانقلاب بعد ثورة أكتوبر 1964، إبراهيم محمد حاج، **التجربة الديمقراطية، وتطور الحكم في السودان)**. مرجع نص الأستاذ محمود في "الديباجة"، على الرابط: http://goo.gl/zCyOLw، (استرجاع في 9 مايو2014)

[13] محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص 97.

أيضا، راجع، تيم نيبلوك، مصدر سابق، ص 209، حيث ورد: "كان خطاب الفريق عبود للأمة فجر السابع عشر من نوفمبر موجهًا نحو إزالة المخاوف التي انتابت المؤسسة التقليدية نتيجة ضعف الحكومة البرلمانية في مواجهة الحركة الراديكالية التي ازدادت قوة".

الباردة، والمخاوف الغربية من تمدد الشيوعية الدولية في إفريقيا والشرق الأوسط. انعكس ذلك البعد الدولي بالفعل في حالة الاستقطاب الحزبية الحادة، في تلك الحقبة، حول قبول المعونة الأمريكية ورفضها. ولقد اتضح سير نظام الفريق عبود على درب الخط السياسي لحزب الأمة، على مستوى السياسة الدولية، حين قام بقبول المعونة الأمريكية[14]. ويتضح من ذلك أن اليسار كان يسعى إلى توسيع مواعينه، وهذا من حقه، ولكنه استخدم أساليب أضرت بالمصالح السودانية، بل وبمصلحته وبمستقبله هو أيضًا.

لكن، من الجانب الآخر، لابد من القول إن النزعة الراديكالية المتطرفة التي حاولت أن تقفز حول مقيدات الواقع الموضوعي عن طريق شل العمل الحكومي بالإضرابات الواسعة في فترة الديمقراطية الأولى، ثم بمحاولة تهميش واقصاء القوى الحزبية في الفترة الانتقالية التي تلت ثورة أكتوبر 1964، قد جعلت القوى الحزبية التقليدية تخرج كل ما في جعبتها من شراسةٍ وكيدٍ سياسي، حيث لجأت إلى التكتيكات الاستباقية، والتلاعب بأسس اللعبة الديمقراطية، وأسس الدستور، ما اتضح جليًا في مؤامرة حل الحزب الشيوعي وإخراج نوابه المنتخبين من البرلمان في عام 1965.

خاتمة

إن حاجة السودان للثورة اليوم أكبر من حاجته لها في أي مرحلة سابقة، من مراحل حقبة ما بعد الاستقلال. غير أن انجاز الثورة في السودان اليوم، أصبح أصعب، وبما لا يقاس، من انجازها في الفترات السابقة. بل ربما أمكن القول إن محاولات انجاز الثورة قبل أوانها قد أخر فعل الثورة، وأجهض الطاقات التي يمكن أن تنجز الثورة. لقد تسببت تقوية العمل النقابي واستخدامه بقوة، منذ بداية الاستقلال، في ضربه. وها هو اليوم قد وقع بكامله في قبضة السلطة الحاكمة. تعلمت الحكومات من النضال ضدها واتجهت إلى تفتيت القوى التي تقف في مواجهتها. فلقد استخدم اليساريون "التطهير" وجاء الإسلاميون فاستخدموا "التمكين" وبين الفعلين تضعضعت القوى والطاقات التي يمكن أن تحدث التغيير.

في عهد الانقاذ القائم، تم ضرب قوى المجتمع المدني واضعافها وتشتيت جهودها، مع سيطرة إعلامية مطلقة للنظام الحاكم، إضافة إلى انتشارٍ واسعٍ للخطاب الديني المربك والمثبط لحراك التغيير. أيضًا تم عبر ربع القرن الأخير الذي حكم في الاسلاميون السودان، تقسيم القوى الحزبية التقليدية السودانية إلى شظايا متنافرة. أما حروب الأطراف فقد قسمت الوجدان الجمعي القومي وفرقت وجهاته فطغى التفكير الجهوي وضعف التفكير القومي، ومن ثم ضعف الحراك القومي الثوري المتناغم. ومن الجانب الآخر، لعبت سلطة الإسلاميين المركزية بورقة الهوية العربية الإسلامية، وأثارت المخاوف وسط جمهور الوسط والشمال النيلي ضد قوى الأطراف الحاملة للسلاح. أيضا أعاد الإسلاميون القبلية من جديد وخلقوا انشطارات وشروخًا

[14] تيم نيبلوك، مصدر سابق، ص 210.

كثيرة في بنية الوحدة الوطنية حتى وسط نخب الشمال والوسط النيلي التي سيطرت تاريخيًا على مسارات السياسة السودانية، وظلت تتصارع في ما بينها، على مدى نصف قرن ويزيد، في حين بقيت أطراف القطر الأخرى في موقف المتفرج.

على النطاق الإقليمي، وقع السودان في دائرة الاستقطاب وأصبح نظام الإسلاميين الحاكم فيه مختطفًا لأجندة إقليمية يديرها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين متحركًا في رسم خريطة إفريقيا جنوب الصحراء، مدعومًا بمال السلفيين الخليجيين. ومن آخر نماذج السيطرة الخارجية على بلدٍ ما من خارجه، ما ابتكره نظام عمر البشير بخلقه ميليشيات من المرتزقة لتثبيت نظامه الذي تسيطر عليه قلة قليلة واقعة ضمن أجندة خارجية. وقد تجسد هذا النهج في الشهور الماضية في قوة الجنجويد التي أصبحت تسمى في بـ "قوات الدعم السريع". تم اضعاف المؤسسة العسكرية السودانية إلى درجة إخراجها كليًا من دائرة التأثير، ومن أن تظل قوة حارسةً للأجندة الوطنية. فقد تم سلبها من فرص التدخل لحفظ التوازن بين السلطة والشعب، كما حدث حين انحازت للثوار في أكتوبر 1964 وفي أبريل 1985، ما جعل الثورتين الشعبيتين تنجحان في ازاحة النظامين العسكريين دون خسائر بشرية تذكر.

يمثل نموذج "الجنجويد" الانكشاري المطوَّر، الذي تمت ترقيته من تنفيذ مخططات نظام البشير للتطهير العرقي في الأطراف، إلى أداء دورٍ مركزي، ما جعله شبيهًا لتدخل قوات حزب الله اللبنانية، والحرس الثوري الإيراني لدعم الرئيس بشار الأسد ضد الثورة. ولقد جر التدخل الشيعي اللبناني الإيراني في سوريا، قوىً إقليميةً أخرى كالسعودية وقطر، فأخذتا تدفعان بالمتطرفين الإسلاميين، عابري الأقطار، للدخول في الصراع السوري أيضًا. وهكذا تحولت الثورة السورية التي بدأت ثورةً سلمية، إلى حربٍ أهلية طاحنة، تتحكم في مساراتها ودرجة تمددها وانكماشها تقاطعات الأجندة الإقليمية والدولية. تعقد فعل الثورة في المنطقة العربية في المرحلة الراهنة بصورة غير مسبوقة. لم يعد فعل الثورة مثلما كان في الماضي، صراعاً بين قوى وطنية حول النظام الأمثل للبلد المعين، وإنما أصبح فعلاً محاطًا بتقاطعات إقليمية ودولية معقدة ومعتمدة بشكلٍ رئيس على المال والعسكرة والسلاح. وأسوأ ما في هذا الوضع، أن الفاعل الإقليمي فيه قد طغى على الفاعل الدولي، كما طغى فيه كلاهما على الفاعل المحلي.

من أجل رسم صورة صحيحة لمستقبل السودان، ينبغي مراجعة المسيرة الكلية للحركة السياسية السودانية منذ مؤتمر الخريجين، وتصويب نقد معمق لها، متجرد من الغرض الحزبي والإيديولوجي. فثورة أكتوبر رغم عظمتها كآلية سلمية أسقطت حكمًا عسكريًا، إلا أنها لم تكن نقطة مضيئة لا تحتمل غير الموضعة في مقام التمجيد وحده. لقد كانت فعلا مختلطًا تأثر بكثير من اشكالات الممارسة السياسية السودانية، ولذلك فإن ميراثها يحتاج تمحيصًا وفرزا.